

على طريق انضمام اليمن إلى المنظمات الخليجية

## توجه لتحسين استخدام المساعدات الخارجية وفق بيانات موحدة



الحالية أو المستقبلية.

### السياسة النقدية والمالية

وتستهدف الحكومة تحسين أداء السياسة النقدية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، حيث ستعمل على تكوين هيكل أسعار فائدة مرن وملائم ينسجم مع الأوضاع السائدة محلياً، والتحول التدريجي من إصدار أذون الخزائنة إلى إصدار سندات الدين العام المتوسطة والطويلة الأجل من خلال عمليات السوق المفتوحة، وإصدار سندات تخدم أغراض التنمية، واستحداث أدوات جديدة، إلى جانب استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية واستكمال بقية القوانين واللوائح والوظائف المطلوبة لتشغيل السوق وتشكيل لجنة فنية للقيام بذلك، كما ستعمل الحكومة على السيطرة على معدلات التضخم من خلال تخفيض معدلات نمو العرض النقدي وبما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي من خلال بيع أذون الخزائنة وشهادات الإيداع، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف وإجراء التدخلات اللازمة عند حدوث تغيرات غير مبررة في مستوى أسعار الصرف، وتوفير نوع من الرقابة على مستويات وتحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية.

وفي إطار تحسين أداء السياسة المالية تسعى الحكومة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال ربط السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبالشكل الذي يضمن تناسق السياسة الكلية وتنميتها، والسيطرة على عجز الموازنة العامة بحيث لا يتجاوز 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وإعادة هيكلة النفقات العامة لصالح النفقات الاستثمارية.

ومن المقرر أن تنفذ الحكومة عدة إجراءات تنفيذية لتنمية وتنويع الإيرادات غير النفطية، من خلال إصلاح الإدارة الضريبية والجمركية بإبصارها المختلفة من قوانين وتشريعات وبناء الهياكل الإدارية، وتعزيز قدراتها الجبائية وذلك من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الضريبية والجمركية وتبسيط الإجراءات الضريبية على المكلفين بما يتناسب مع تطورات المرحلة المقبلة، واستيعاب أنشطة القطاع غير المنظم ضمن النشاط الرسمي، فضلاً عن الحد من التهرب الضريبي والتهرب الجمركي وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية، وإلغاء التضارب والازدواج بين الضرائب المختلفة وتطوير أساليب وسائل تحصيل الضرائب والالتزام مع نظام المقاولات والسمرة الذي يتم انتهاجه في العديد من الضرائب مثل ضرائب القات وغيرها، وتطبيق نظام الضريبة العامة على المبيعات، وتعديل قانون ضريبة الدخل، ويهدف في العديد من المجالات وتحديد الأولويات التنموية والاجتماعية سيتم مواصلة الجهود لتحسين إدارة الموازنة، وزيادة مخصصات التعليم الأساسي والتعليم المهني والصحة العامة، ومتابعة مستوى تنفيذ تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يخص قضايا الأموال العامة والفساد، وترشيد الإنفاق العام وتقليل النفقات غير الضرورية ومحاربة أوجه الفساد المختلفة المصاحبة للإفراط العام، والتركيز على الإنفاق على تنمية القطاعات الواعدة وبالأخص السياحة والأسماك.



### إعادة هيكلة بنوك القطاع العام والمختلط في مؤسسة واحدة

وتشجيع البنوك الإسلامية على إصدار صكوك التمويل الإسلامي، والسماح لفروع البنوك الإقليمية والدولية بممارسة العمل المصرفي، والإسراع في إخراج قانون ضمان الودائع المصرفية وإنشاء مؤسسة لضمان الودائع تهدف إلى حماية أموال المودعين ورفع درجة الأمان والثقة بالجهاز المصرفي، وكذا إنشاء نظام المعلومات المتعلقة بالأخطار المصرفية من خلال الربط الشبكي الآلي، وتشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها لخلق مؤسسات مصرفية قوية وذات قاعدة رأسمالية كبيرة يمكنها من المنافسة بشكل ملائم في الداخل والخارج، كما سيتم زيادة حجم الإلتحان الموجه للقطاعات الإنتاجية من خلال تحفيز البنوك التجارية والإسلامية على تطوير وتنوع منتجاتها المصرفية من خلال تقديم الحوافز المادية والقانونية، وتحفيز البنوك التجارية على زيادة تمويلاتها للقطاعات الإنتاجية المختلفة وتوسيع استثماراتها الخاصة والحد من وداؤها لدى البنك المركزي، وحول تطوير الأداء الرقابي والإشرافي للبنك المركزي اليمني في الصناعة المصرفية، تخطط الحكومة لتطوير وتفصيل مفهوم الرقابة بالخطى بحيث تتمكن البنوك من رفع قدرتها بنفسها على إدارة المخاطر المحيطة بها سواء

الدول في المحيط الإقليمي، تنمية الصادرات وفيما يتعلق بتطوير أداء سياسة التجارة الخارجية، تسعى الوزارة إلى تنمية جوانب الشراكة الاقتصادية والتجارية مع التكتلات الاقتصادية المختلفة وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي، عن طريق إعداد استراتيجية وطنية لتحفيز وتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية وتنويع اتجاهها لتشمل العديد من البلدان، والتنسيق مع منظمات وجمعيات القطاع الخاص المختلفة والجهات ذات العلاقة لرفع القدرة التنافسية للصادرات اليمنية وتنويعها والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، وإنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات المحلية.

### تطوير القطاع المصرفي

وتتضمن مهام الحكومة في المرحلة المقبلة تطوير أداء الجهاز المصرفي وتعزيز دور الوساطة المالية، من خلال إيجاد الحوافز الكافية لتشجيع الإيداع وتعبئة المدخرات المحلية، ودراسة إمكانية إعادة هيكلة بنوك القطاع العام والمختلط ودمجها في مؤسسة مالية واحدة، وفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك العامة وتشجيع البنوك الخاصة على ذلك، إضافة إلى تشجيع التأجير التمويلي،

مع وزارة المالية والبنك المركزي اليمني. **جذب الاستثمار**

وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحكومة في أغسطس الماضي تعززت الوزارة العمل على زيادة حجم ونسبة الاستثمارات الخليجية والأجنبية إلى إجمالي الاستثمار، عبر استكمال متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بحسب مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار المقررة من مجلس الوزراء، وإنشاء المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات الأساسية، وترسيخ الاستقرار الاقتصادي بما يمكن من استقرار معدل التضخم وسعر الصرف، إلى جانب إعداد مشروع قانون السجل العقاري، ومتابعة تنفيذ حزمة الإصلاحات لبيئة الاستثمار، ومراجعة قانون الاستثمار والقوانين ذات العلاقة، وتطلع الوزارة إلى استغلال المزايا النسبية والإمكانات الكبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تطبيق وترسيخ نظام النافذة الواحدة بما يكفل سرعة إنجاز الإجراءات وتبسيطها للمستثمرين وإزالة الزبواجية والتداخل في الاختصاصات والعمل على إنجاز المعاملات بالمستوى الذي يناظر

### كتب / جمال مجاهد

وأكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنها ستعمل على تحقيق انضمام اليمن التدريجي إلى المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من خلال تنشيط مجموعة العمل المشتركة بالتعاون مع وزارة الخارجية والجهات ذات العلاقة بدءاً من العام القادم ٢٠٠٨، والتعريف بالتوجهات الحكومية الجادة لإصلاح المناخ الاستثماري والتعريف بالمزايا والإمكانات الاستثمارية المتاحة في اليمن بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للاستثمار.

وأعلن مسؤول في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لـ "الميثاق" أن الوزارة تستهدف تطوير خارطة طريق شاملة لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، حيث يتم العمل على استكمال دراسة خارطة الطريق التي تم إعدادها من قبل فريق دولي متخصص، وكذا تحديد المسارات الرئيسية للانضمام وهي مسارات الاستثمار والعمالة والتجارة والمساو التشريعي.

وكشف المسؤول عن أن العام القادم سيشهد إقرار خطة العمل للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وتأسيس الأطر المؤسسية وتشكيل اللجان الفنية اللازمة للتعامل مع قضايا التكامل والاندماج مع مجلس التعاون الخليجي وهي السكرتارية واللجان الفنية والسياسية والاقتصادية والتشريعية والعلية، كما سيتم تنفيذ خارطة الطريق عبر المسارات المختلفة.

### الشراكة مع المانحين

وقال إن الوزارة وفي إطار تعزيز التعاون الدولي والشراكة مع المانحين ستقوم بالعمل على إدارة الاقتصاد بكفاءة وتفعيل آلية مقتضيات السياسة الاقتصادية السلمية والتي تتطلب تعزيز ثقة المجتمع الدولي والإقليمي بميزان العلاقة الاقتصادية الدولية والإقليمية. لافتاً إلى استمرار زخم عملية الإصلاح الاقتصادي وانسجام المزيد من الشفافية في عملية الإصلاحات السياسية، وتفعيل مشاركة القوى السياسية في العملية الديمقراطية.

وأكد أن الوزارة ستنفذ عدة إجراءات بدءاً من العام ٢٠٠٨ أهمها تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية، وتقوية تنسيق تدخلات المانحين بحسب أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، ووضع خطة لتعبئة الموارد الخارجية لتمويل برامج ومشاريع التنمية، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحيث تشمل كافة المعلومات عن المساعدات الخارجية، فضلاً عن توطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم والمتابعة للخطط والبرامج التنموية استناداً إلى المبادئ والالتزامات الدولية، وذلك بالتنسيق

### كتب / المحرر الاقتصادي

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة أنها ستقوم بإطلاق وترويج المنطقتين الصناعيتين في عدن والحديدة خلال ما تبقى من العام الجاري ومد الخدمات الأساسية إلى بواباتها، واستكمال الخطط الهندسية والأعمال الأولية للمنطقة الصناعية بالكلية تمهيداً لإطلاقها العام القادم ٢٠٠٨. وقالت الوزارة في دراسة حديثة أعدتها بعنوان "واقع الصناعة وأفاق المستقبل" حصلت عليها "الميثاق" إن ما تحقق من إطلاق مشروع المناطق الصناعية هام ولكنه رغم ذلك غير كاف ويحتاج إلى مزيد من العمل والدعم. وأشارت الوزارة إلى خطوات مستقبلية من أهمها البحث والدراسة بالتنسيق مع الجانب السعودي لإقامة مناطق اقتصادية مشتركة تجارية وصناعية وتشغيلية على منطقتي الطوال والوديعية كمرحلة أولى وقبيلة المناقل لاحقاً، والتنسيق مع الجانب العماني بشأن المنطقة الصناعية الاقتصادية المشتركة في الزوينة وإعداد الدراسات والخطط للجزء الخاص بالجانب اليمني فيها.

## إطلاق وترويج المناطق الصناعية

المناطق الصناعية المختارة في المحافظات ستكون عاملاً كبيراً في تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية لما لها من مزايا قوية من حيث الموقع وقابلية التوسع والنمو الاقتصادي.

ولفت إلى أنه في العام ١٩٩٦ بدأ تنفيذ هدف إقامة مناطق صناعية في بعض المحافظات بأفكار تدرس وتبذل حول بدائل المواقع وآليات التنفيذ الفعلي لهذه المشروعات الهادفة لإحداث نقلة نوعية في التنمية الصناعية بما ستوفره من عوامل محفزة في جذب الاستثمارات وتساعد في القضاء على عدة إشكالات منها التلوث البيئي ونقص الموارد المائية إضافة إلى جملة أهداف أخرى مهمة. ومن المقرر أن تعقد في صنعاء خلال الفترة ٢٥ - ٢٦، نوفمبر الجاري الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الذي تنظمه وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعددية وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، تحت شعار "الجودة والإبداع ضمان مستقبل الصناعات العربية في ظل العولمة". ويشهد الملتقى مشاركة واسعة من وزارات الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، والاتحادات والجمعيات المهنية المعنية بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومجالس غرف التجارة والصناعة العربية، والاتحادات العربية النوعية، إضافة إلى الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض المؤسسات الأجنبية ذات التجارب الرائدة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

مات الأساسية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لما يقوم به هذا القطاع من خلق فرص عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل. وشددت الدراسة على ضرورة استيعاب الاتجاهات الاستثمارية من خلال بعدين يتضمن الأول دوافع واحتياجات المستثمر الأجنبي، وبصفة جوهرية فإن مشروع المناطق الصناعية وفقاً للدراسة يمثل الرؤية الأوسع حيث ستتيح تقديم تسهيلات ثلاث عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي المستوى العالمي إلى الجمهورية اليمنية، كما أنها تمثل محوراً أساسياً لإنتاج مصنوعات جاهزة للتصدير ولتعزيز مشاركة الجمهورية اليمنية في السوق العالمية، وتمثل أداة لاستلهام مبادرات خاصة من خلال المناخ الواعد لاندمج القطاعين العام والخاص في مجال التنظيم، إلى جانب كونها وسيلة لمواجهة وتحسين أي انطباعات غير مواتية ربما تكون قد ترسخت في ذهن المستثمر.

ويتمثل البعد الثاني في توفير وتشغيل البنية الأساسية التي تخدم الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للمتجنين وتوفير المرافق والبنية الأساسية الاجتماعية والتي تستخدم أنشطة المنتجين. وقالت الدراسة إن "مشروعات

وذكرت الدراسة أنه تم تنفيذ عدة خطوات مهمة من بينها وضع الأساس القانوني والإداري، وتحديد دراسات الجدوى الاقتصادية، واختيار المواقع المناسبة للمناطق الصناعية وحل الكثير من الإشكاليات بالتنسيق مع السلطات المحلية في محافظات لحج وأبين وحضرموت. كما تم إنجاز كل الوثائق والإسقاطات والتحديد وبعض الأعمال الإنشائية للعديد من المناطق الصناعية، وإنجاز معظم الأعمال والدراسات والمخططات الهندسية للمنطقتين الصناعيتين في محافظتي عدن والحديدة تمهيداً لإيصال الخدمات إلى بواباتها، وكذلك طرح مشروع المنطقتين الصناعيتين بعدين والحديدة للمناقسة وإعلانها للمستثمرين الراغبين للتطوير والتشغيل بنظام (BOT). وأكدت الدراسة أن المناطق الصناعية تعد من أهم عوامل نجاح هذا القطاع لما لها من أهمية في جذب الاستثمار المباشر، لذلك فإنها عامل حيوي في التنمية الاقتصادية حيث يتم من خلالها التحول من اتباع الأفق الضيق في التنمية إلى التركيز على الانفتاح على الخارج. مشيرة إلى أن القطاع الصناعي يعد من

